العنوان:	التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيه 2013
المصدر:	مجلة بحوث الشرق الأوسط
الناشر:	جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط
المؤلف الرئيسي:	بربرى، سحر حسانى
المجلد/العدد:	ع34
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	مارس
الصفحات:	797 - 836
رقم MD:	650742
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	حقوق المرأة، ثورة 25 يناير 2011، المشاركة السياسية، مصر، العنف ضد المرأة، النظم السياسية، الأحزاب السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/650742

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية

"تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيه 2013"

د. سحر حساني بربري (•)

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن الاهتمام بقضايا المرأة يمتد جذوره عبر التاريخ؛ وذلك لأن وضع النساء في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو هذا المجتمع، كما أن نمو وتقدم أي مجتمع يتوقف على مدى مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل وعلى قدرتهن على التأثير في صنع القرار، ولقد تجلى الاهتمام بقضايا المرأة من خلال توقيع مصر على العديد من الاتفاقيات الدولية ومشاركتها في مؤتمرات تحث على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في التعليم والعمل والأسرة وغيرها من المجالات. وبذلك أصبحت المرأة الشغل الشاغل لجميع الهيئات الوطنية والدولية.

ولقد شهدت السنوات الماضية قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير اهتماماً واسعاً من قبل الدولة بوضع إستراتيجية لإلغاء الأوضاع والظروف الاجتماعية التي تعمل على تدني وضع النساء وإقصائهن من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث يعاد دمجهن كقوة فعالة لدفع حركة المجتمع إلى الأمام، بالإضافة إلى مشاركة النساء إلى جانب الرجال في كافة المجالات، وذلك باعتبار أن تنمية أي مجتمع لا تتم إلا من خلال الاستفادة من طاقات أكبر عدد من أفراده، ولا يمكن تصور مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية ونصف طاقاته البشرية غير قادرة على الاندماج بداخله.

وعلى الرغم من أن المرأة المصرية قد حققت بعض المكاسب السياسية قبل الثورة، إلا أنها مازالت تعاني من التهميش السياسي، الذي يتجسد في الوضع المتدني الذي تعيش فيه المرأة والذي يؤدي إلى حرمانها من المشاركة في الحياة السياسية، وبالتالي قدرتها على الاندماج في المجتمع وامتلاك رموز القوة. حيث أن مؤشرات التمثيل السياسي للمرأة

(•) مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب- جامعة قناة السويس.

مازالت ضعيفة في مجملها فيما عدا تصويتها في الانتخابات. فإذا ما نظرنا للقيد في جداول الانتخابات نلاحظ تضاعف نسبة النساء حوالي مرتين خلال الفترة من 1986- 2000 حيث تضاعفت من 18% عام 1986 إلى 35% عام 2000 ثم إلى 38% عام 2005 ووصلت نسب المقيدات في جداول الانتخابات إلى 40% مقابل 60% للرجال عام 2007.

أما عن واقع نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب نجد أنها مرت بتغيرات كثيرة أحد أسبابها التغيرات التي لحقت بالنظام الانتخابي في مصر، فرغم حصول المرأة المصرية على حقوقها السياسية وفقاً لدستور 1967 إلا أن الفترة من (1987- 2005) شهدت تدهوراً حاداً في تمثيل المرأة في مجلس الشعب وصلت أقصى مدى في انتخابات 2005 حيث جاءت نسبة تمثيل 1.8%. ولكن في الانتخابات البرلمانية لعام 2010 وبموجب القانون رقم 149 لسنة 2009 والمعنى بتخصيص 64 مقعداً للمرأة من إجمالي 508 مقاعد، زادت نسبة تمثيل المرأة في برلمان 2010 إلى 12%.

وإن كانت المرأة تحظى بتمثيل أفضل نسبياً في مجلس الشورى عن تمثيلها في مجلس الشعب، فقد شاركت في أعمال مجلس الشورى منذ إنشائه عام 1980، وشغلت المرأة رئيس لجنة التنمية البشرية ووكيلاً للجنة الاقتصادية، ونلاحظ أن نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشورى خلال الفترة من (1980- 2007) في تزايد مستمر ولكنها مازالت ضئيلة مقارنة بنسبة الرجال فقد ارتفعت نسبة النساء من 3.3 في دورة 1980 إلى 5.7% في دورات 1996 و2002، وذلك لتعيين بعض العضوات بالمجلس لزيادة نسبة تمثيلهن، ثم زادت نسبتهن إلى حوالي 8% في عام 2007.

أما بالنسبة لعضوية المرأة في المجالس المحلية فقد شهدت تراجعاً مماثلاً فقد كانت نسبتها أكثر من 25% في دورة عام 1980 لتنخفض إلى ما يقارب 10% في عام 1983 لتنخفض إلى 1.2% في عام 1992 ثم ترتفع في انتخابات عام 2002 إلى 2.4% ثم انتخابات 2008 بنسبة 4.4% من إجمالي أعضاء المجالس المحلية. ولم تشغل المرأة حتى الآن منصب رئيساً للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة أو المركز أو حتى رئاسة اللجان الرئيسية في المجالس، وشغلت عدة نساء معدودات بعض المناصب الأخرى من رئيس مجلس حي أو وكيل للمجلس [1].

وبالإضافة إلى التهميش السياسي الذي عانت منه المرأة قبل الثورة عانت أيضاً من العنف السياسي الذي تجسد في محاولة فرض ممارسات أو إجراءات تحد من حرية المرأة وإنسانيتها. وتجلى ذلك في انتخابات مجلس الشورى الأخيرة،

حيث تم استغلال كثير من النساء اللائي حصلن على بطاقات انتخابية من خلال شراء أصواتهن، واستجابت الكثيرات لذلك وبعن أصواتهن، أما اللواتي رفضن هذا الأسلوب فقد تم سبهن وضربهن وتهديدهن بالمطاوي لإرغامهن على اختيار مرشح بعينه. أيضاً استخدام البلطجية في منع النساء من دخول اللجان الانتخابية، والاعتداء عليهن بالضرب والسب والقذف [2].

أيضاً تعرض النساء على أيدي النظام السياسي الحاكم ممثلاً في أجهزته الأمنية للعنف سواء بالضرب أو التحرش أو الاعتقال بسبب مشاركتهن السياسية التي تكون معارضة للنظام الحاكم. فعلى سبيل المثال، تعرض الناشطة "إسراء عبد الفتاح" للاعتقال على يد قوات الأمن المصرية بسبب تأسيسها موقع على "الفيس بوك" دعت من خلاله للاحتجاج يوم السادس من إبريل 2008 ووجهت لها السلطات المصرية تهمة التحريض على الشغب [3].

ومنذ اندلا ع ثورة الشعب المصري المجيدة في الخامس والعشرين من يناير 2011، تلك الثورة التي أطلق شرارتها مجموعة من خيرة شباب مصر، وشاركه شعبها العظيم وجيشها الوطني، أمكن لهذه الثورة اقتلا ع نظام عتيد في ثمانية عشر يوماً دون استخدام أي سلاح أو عنف من أي نوع.

وقد لعبت المرأة المصرية دوراً مزدوجاً في النضال، نضال ضد النظام السياسي الذي عمل على التمييز بين البشر على أسس طبقية ليقسم المجتمع إلى حكام ورعية، ونضال ضد نظام اجتماعي يميز بين البشر على أساس الجنس ليحول المجتمع إلى تابع ومتبوع [4].

ولكن على الرغم من أن المرأة المصرية ساهمت بشكل ملحوظ في ثورة الخامس والعشرين من يناير، فإن ذلك لم ينعكس في الحصاد السياسي لهذه الثورة، حيث خيمت أجواء من الغياب والتهميش والعنف السياسي على وجود المرأة في الحياة السياسية. وخاصة في الفترة من 25 يناير وحتى 30 يونيه. وهي تلك الفترة التي وصل فيها تيار الإسلام السياسي إلى الحكم من خلال فوز دكتور محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، وما تبع ذلك من ظهور التيارات الإسلامية بشكل واضح على الساحة السياسية من خلال تكوين الأحزاب السياسية المختلفة كحزب النور السلفي وحزب الحرية والعدالة وغيرها من الأحزاب التي تم تأسيسها على قاعدة الدين. هذا فضلاً عن تولي بعض أعضائها للعديد من المناصب القيادية بالدولة والتي مكنتهم من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي تمس مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى: الكشف عن أشكال وصور التهميش والعنف السياسي الذي تعرضت له المرأة المصرية في الفترة من 25 يناير وحتى 30 يونيه.

وينبثق من ذلك الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية:

1. رصد الواقع العملي لوجود المرأة السياسي في المجالس التشريعية والمناصب القيادية بعد ثورة 25 يناير.
2. الكشف عن مرتكبي التهميش والعنف السياسي الموجه للمرأة بعد ثورة 25 يناير.
3. التعرف على أكثر أشكال التهميش والعنف السياسي التي تعرضت لها المرأة في الفترة من 25 يناير وحتى 30 يونيه.
4. التعرف على أسباب التهميش والعنف السياسي ضد النساء بعد الثورة من وجهة نظر الناشطات السياسيات.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما أشكال وصور التهميش والعنف السياسي الذي تعرضت له المرأة في الفترة من 25 يناير وحتى 30 يونيه؟

ويتفرع من ذلك التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

1. ما الواقع العملي لوجود المرأة السياسي في الجداول الانتخابية والمجالس التشريعية والمحلية؟
2. من هم مرتكبي وقائع التهميش والعنف السياسي ضد النساء بعد ثورة 25 يناير؟
3. ما أكثر أشكال التهميش والعنف السياسي التي تعرضت لها المرأة بعد ثورة 25 يناير؟
4. ما أسباب التهميش والعنف السياسي للمرأة المصرية من وجهة نظر الناشطات السياسيات؟

رابعاً: مفاهيم الدراسة:

1) التهميش:

يعرف التهميش بأنه "عملية حرمان فرد أو مجموعة من الأفراد من حق الوصول إلى المناصب الهامة أو الحصول على الرموز الاقتصادية أو الدينية أو السياسية للقوة في أي مجتمع". وقد يحدث في الواقع الفعلي أن تشكل الجماعة الهامشية أغلبية عددية كما هو الحال بالنسبة للمواطنين الأصليين (السود في جنوب إفريقيا)، ولذلك فربما ينبغي التمييز بينهما وبين جماعة الأقلية التي قد تكون قليلة العدد ولكنها قادرة على النفاذ لمكامن القوة السياسية والاقتصادية (5).

كما يشير مفهوم التهميش إلى "حرمان فرد أو مجموعة من الأفراد من الوصول إلى الموارد التي يحتاجونها مثل: المدارس، المستشفيات، الماء، الطعام. وغالباً ما يعاني السكان المهمشين من الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي أو الإساءة في توزيع مصادر الثروة والقوة" (6).

في حين يعرفه آخرون بأنه "وضع متدني في إطار نظام للتدرج الاجتماعي يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها عزلاً كلياً أو جزئياً، ويعتبر التهميش من وجهة نظرهم نتاج عملية تتمثل في العناصر التالية:

- سيطرة طبقة أو فئة اجتماعية على فئة اجتماعية أخرى داخل إطار نظام للتدرج الهرمي.
- تسخير الفئات المهمشة في أنشطة اقتصادية لخدمة القوى المسيطرة.
- وضع عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية تسفر عن حرمان الفئات المهمشة من التمتع بحقوق ومزايا أساسية" (7).

والتهميش في أي مجتمع نتاج اللاعدالة واللامساواة التوزيعية بين الأفراد، وفي أي مجتمع هناك جماعات إنسانية تتاح لها الفرصة لتعظيم مخرجاتها وتقاسم الحقوق والواجبات، وهناك الذين يقتنعون بالحياة في الظل ويقبلون الحياة في ظروف تعيسة وقاسية وهؤلاء اصطلح على تسميتهم بالمهمشين (8).

التعريف الإجرائي للتهميش:

وضع متدني تعاني منه المرأة نتيجة لسيطرة الرجال على النساء في ظل نظام للتدرج الهرمي يعمل على إنتاج اللامساواة في السلطة والتبعية والهيمنة الذكورية، ويترتب على ذلك الوضع حرمان للمرأة من حقوقها السياسية والتي تتمثل في حق التصويت، والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، أو الوصول إلى المناصب السياسية.

2) **العنف السياسي**:

هناك شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها، ومن هنا عرف العنف السياسي بأنه "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية (9).

كما تركز بعض التعريفات على العنف السياسي الرسمي أو الحكومي أو المؤسسي والذي يهتم بالعنف الذي تمارسه النظم الحاكمة ضد المواطنين (10).

والعنف السياسي ضد المرأة يحدث في إطار الحياة العامة من خلال القوانين التي تميز بين الجنسين ولا تحمي المرأة أو من خلال السياسات العامة للدولة كالإقصاء عن المشاركة في صنع القرار وفي الحياة العامة، والتضييق على حرية التعبير (11).

والعنف السياسي عنف مباشر أو غير مباشر، تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة مثل حرمانها من التصويت وتغييب دورها السياسي أو تهميشه، بشكل مقصود لتكون السيادة في المناصب العليا في الدولة أو الحزب أو المؤسسة للرجل، وأيضاً تأتي الممارسات القمعية وفرض إجراءات تحد من حرية المرأة وإنسانيتها ضمن هذا الشكل من أشكال العنف الممارس على المرأة وتبرز هذه الممارسات في فرض زي محدد على النساء بذريعة "محاربة الرذيلة" كما يعتبر العنف الذي تمارسه الدول في أوقات الحروب على النساء وجرائم الحرب التي ترتكب من اغتصاب أو اعتقال ضمن أعمال العنف السياسي، كما يعتبر إصدار قوانين ونصوص، تحرم النساء من حقوقهن مثل منع النساء من

قيادة السيارة، أحد أشكال العنف السياسي. ومن الجدير بالذكر أن أي شكل أو إجراء تمارسه السلطة على النساء يؤثر عليهن نفسياً أو صحياً أو قانونياً أو اجتماعياً يعتبر عنفاً سياسياً (12).

التعريف الإجرائي للعنف السياسي:

هو العنف المرتبط بالنظرة الدونية للمرأة ومحاولة فرض ممارسات أو إجراءات تحد من حرية المرأة وإنسانيتها، والتي من بينها تعرض المرأة للعنف اللفظي أو البدني أو التحرش أو الاغتصاب أو الاعتقال.

خامساً: التوجه النظري:

تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة لطبيعة التهميش والعنف السياسي الذي تتعرض له المرأة، والعوامل المسئولة عن هذا التهميش. ومن تلك الاتجاهات النظرية الاتجاه الثقافي، الذي أكد على الضرورة الأخلاقية للثقافة، فالأهمية الأخلاقية هي التي تكسب تفاعل المجتمع دعائم قوته، فالأخلاق المتمثلة في التراث الاجتماعي من عادات وأعراف وتقاليد وقيم هي التي تشكل معالم الحياة وخاصة في أنساقه الاجتماعية الصغيرة والمنعزلة حيث تقوى الصورة الأخلاقية وتشتد سطوة العرف والمعايير والقيم، إذ يمثل هذا التراث الأخلاقي في نظرهم دستور الأسلاف المقدس الذي يجب احترامه وحفظه وتقديسه، وهنا تظهر الوظيفة الضابطة للنسق الثقافي، الذي يمارس سطوته ونفوذه على الأفراد، حيث لا يسعهم إلا الطاعة والولاء للقواعد والسنن الاجتماعية والعقائد والطقوس والتقاليد والأعراف والعادات والأفكار والقوانين والدين ... إلخ، وكل أساليب السلوك التي تكونت والتي تنتقل من جيل إلى جيل.

ويعني ذلك أن التهميش والعنف الذي تعاني منه المرأة هو نتاج للتسلسل الهرمي الجندري الذي يستمد دعائمه من الممارسات الاجتماعية والمعتقدات والأفكار والقيم التي تعزز من هيمنة الذكور على الإناث وتجعل الإناث في حالة تبعية للذكور، ويتم الحفاظ على ذلك النظام من خلال استمرار القوالب النمطية للنوع والتي تؤكد على اختصاص الرجل بالأدوار الوسيلية وهي التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي وتعمل على استمرارها كوحدة كائنة في البيئة المحيطة بها، وتحمل المرأة بالقدر الأكبر من المسئوليات الأسرية. والتهميش هو الحد الفاصل بين حالة الرجل –الذي تتاح له المشاركة في كافة مناحي الحياة خارج المنزل– وحالة المرأة –المحملة بالأعباء الأسرية التي لا تترك لديها الوقت الكافي للانخراط في المجتمع أو أن تصبح فاعلة سياسية فيه (13).

ويرى الاتجاه الثقافي أن التهميش والعنف الذي تعاني منه المرأة هو نتاج لعدم المساواة في السلطة، وللسيطرة والهيمنة والتبعية من قبل الرجل، وأن هذا التفاوت في السلطة يخلق الظروف المهيئة لإحكام السيطرة الاجتماعية على المرأة، كما أن اللامساواة والقمع والهيمنة والتمييز تؤدي إلى العنف السياسي الذي تعاني منه المرأة.

ويؤكد الاتجاه النسوي على ذلك من خلال رؤيته للنساء باعتبارهن مواطنات غير متساويات، كما أنهن جماعة مضطهدة تتعرض للاستغلال والتهميش والعنف، والتهميش marginalization من وجهة نظرهن هو عملية طرد فئة بأكملها من الناس من المشاركة النافعة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وبالتالي احتمالية إخضاعهم لحرمان مادي قاس أو حتى إبادتهم، والبشر القابعون في الهامش هم أولئك الذين لا يستطيع نظام العمل- أو لن يستطيع أن يستخدمهم. والنساء معتمدات أكثر من الرجال على معونات وسلطات نظم الأمن الجماعية، بوصفهن أناساً غير موظفين، أو بوصفهن عمالاً لبعض الوقت. كما أن النساء معزولات في النطاق الخاص أكثر من الرجال بكثير (14).

ويرى أصحاب النظرية النسوية أن النساء يتعرضن للاضطهاد والقيود والتبعية والسيطرة وتتم إساءة معاملتهن في المجتمع الذي يسيطر عليه الرجال وهذا هو جوهر سلطة الأب Patriachy وهو نظام سيطرة الرجال الذين يمارسون القوة نحو النساء وقد يتضمن الاضطهاد العنف البدني العلني أو الصريح ضد المرأة كما قد يتضمن أشكالاً خفية مثل التحرش الجنسي بالمرأة (15).

ويرى النسويين أن التهميش والعنف الذي تعاني منه المرأة يعد نتاجاً للنظام الأبوي الذي يعتبر المسئول عن القهر والاضطهاد الذين تتعرض لهما، وهو النواة الأولى والأساسية في خلق الوضع المتدني للمرأة. ويفترض فريق آخر من النسويين أن الظلم والاضطهاد الواقع على المرأة يمثل نمطاً فرعياً في أي نظام للعلاقات الاجتماعية وهو ليس مبنياً فقط على السلطة الأبوية لكنه مبني على العلاقات الإنسانية على وجه العموم التي تتشكل من خلال التبعية والعنف والمنافسة. ويعني ذلك أنه حتى لو حققت المرأة نجاحاً ملحوظاً في النضال من أجل حقوقها ومساواتها بالرجل لا يزال التهميش والعنف مكون أساسي في العلاقة بينهما. وفي المقابل يعارض العديد من النسويين مفهوم السلطة الأبوية ويقدمون افتراضات بديلة ترجع القهر والاضطهاد والوضع المتدني للمرأة إلى العلاقات الاجتماعية للنوع. وقد ظهر مفهوم النوع في الثمانينات كنموذج نظري مسيطر Gender Theory ويلقى هذا المنظور الضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية. ويركز نموذج النوع على الكيفية التي تضفي بها

أنماط معينة من السلوك والأدوار معانى نوعية معينة، وكيف يقسم العمل بشكل رمزي يعبر عن اختلاف النوع، وكيف تتنوع الأبنية الاجتماعية، والقيم الخاصة بالنوع (16).

ويعني ذلك أن العنف والتهميش الذي تعاني منه المرأة يستمد شرعيته من المعايير الثقافية التي يكتسبها الأفراد خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ويتعلم الرجل والمرأة من خلالها طبيعة دوره التي تختلف باختلاف النوع.

ومن هذا المنطلق يمنح الذكور القوة والسلطة التي تمكنهم من أداء أدوارهم، حيث يرى بيير بورديو من خلال نظريته عن رأس المال الثقافي، أن المعايير والقيم الثقافية الرمزية ساهمت في امتلاك الذكور للسلطة والقوة والهيبة، حيث أن وضع الأفراد في المجتمع يتحدد من خلال امتلاكهم للرأسمال الرمزي. ويرى بوريو أن التعظيم من شأن القيم الثقافية الرمزية يؤدي إلى عنف رمزي "Symbolic Violence" ضد النساء، ولكن ينظر إليه وكأنه عنف طبيعي، ويرجع ذلك إلى أن المرأة تتشبع برموزه في مراحل طفولتها ونشأتها وشبابها حتى تصبح أكثر الفئات الاجتماعية إحساساً بالدونية واقتناعاً بها فهي أكثر من يؤمن بطبيعتها الشريرة المزعومة وأكثر إيماناً بأنها دون الرجل وأكثر اندفاعاً في مهاجمة حقوقها ومهاجمة الرجل الذي يدعو إلى تحريرها (17).

وإذا نظرنا إلى النسق الثقافي الرمزي الموجه ضد المرأة لوجدناه نسقاً رمزياً به العديد من الصفات والسمات السلبية التي تأخذ المرأة إلى مرابض التوحش والجريمة والغواية تحت عنوان الطبيعة الشريرة للمرأة، فالمرأة وفقاً لهذا النسق تتصف بالخبث والكذب والسحر والفتنة والعار والغطرسة والخفة وضعف العقل والخيلاء والغواية والشيطنة، والمرأة ذاتها تدرك هذه التصورات وتتمثلها في كثير من الأوقات حتى أنها تجد مبرراً لخطاياها وعيوبها تحت عنوان ضعف المرأة وقابليتها للإغواء. كما أنها تعمل على إعادة إنتاج القيم الثقافية الرمزية التي ساهمت في تهميشها.

ويعني ذلك أن القيم الثقافية الرمزية تعتبر شكلاً من أشكال الهيمنة التي تمنح الرجل سلطة القمع والتهديد العلني باستخدام العنف، ومن ثم يمارس التهميش والعنف السياسي ضد المرأة بشكل طبيعي، لأن هذا العنف معترف به اجتماعياً، ويستخدمه الرجال من أجل الحفاظ على رأسمالهم الرمزي من القوة والسلطنة (18).

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأنه إذا ما تطلعت المرأة لأن تمتلك الرأسمال الرمزي الذي يمتلكه الرجل فإنها تواجه باستخدام العنف ضدها، وتصبح المرأة المسئول الأول عن ما يحدث تجاهها من عنف، وذلك لأنها لم تلتزم بحدود دورها الذي رسمه المجتمع لها.

وبناء على ذلك يمكن اعتبار أن العنف الذي تتعرض له المرأة عبارة عن عنف بنائي يستمد قوته من الثقافة الأبوية السائدة داخل المجتمع والتي تمارس سطوتها على الأفراد وترغمهم على الالتزام بها، وهي في ذات الوقت تحدد لكل من الرجل والمرأة طبيعة أدوارهما التي ينبغي أن يلتزما بها، وإذا ما حاولت المرأة الانحراف عن حدود دورها المرسوم لها من قبل الثقافة أو النظام الأبوي السائد، فإنها تواجه بمجموعة من الإجراءات التي تتبع معها من أجل إعادة إدماجها في المجال الخاص (المجال المنزلي، ومن بين هذه الإجراءات: تعمد تهميش دورها في المجال السياسي من خلال حرمانها من ممارسة حقوقها السياسية، واستبعادها من المناصب القيادية، والاستهانة بقدراتها وإمكانياتها، أيضاً التهديد باستخدام العنف، أو التحرش أو الاعتقال وغيرها من الإجراءات التي تدفع بالمرأة إلى العودة مرة أخرى إلى المنزل لأنها خارجه سوف تتعرض للعنف الذي قد يؤثر على شرفها وسمعتها.

سادساً: الواقع الفعلي لوجود المرأة السياسي بعد ثورة 25 يناير

تعتبر المشاركة في الحياة السياسية المظهر الأساسي للحياة الديمقراطية في الدولة، وانعكاساً لمدى الوعي السياسي لمشاركة المجتمع في صنع حياته السياسية ورسم مستقبلها سواء كانت من خلال المشاركة المباشرة في صنع القرارات السياسية أم من خلال الرقابة العامة على أجهزة السلطة التنفيذية عن طريق التشريع إلى جانب رقابة الشعب نفسه على السلطة التشريعية [(19)].

ومع مرور أكثر من عامين على الثورة المصرية خيمت أجواء من الغياب والتهميش على وجود المرأة في البرلمان، فبحسب تقرير المركز المصري لحقوق المرأة بعنوان "برلمان ما بعد الثورة يعود بالمرأة 11 عاماً للخلف" أنه على الرغم من مشاركة النساء كمرشحات وناخبات في أول انتخابات برلمانية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال. فلم تفز في هذه الانتخابات إلا (9) سيدات فقط على القوائم الحزبية، في حين لم تفز أي سيدة على مقاعد الفردي، فضلاً عن تعيين سيدتين ليصل عدد النائبات إلى (11) نائبة من بين 508 من النواب، بنسبة لا

تتجاوز 2% فقط، خاصة في ظل إلغاء نظام الكوته النسائية الذي كان يمنح المرأة حصة ثابتة من مقاعد البرلمان مع احتفاظها بحقها في المنافسة على باقي المقاعد [20].

وفي تقرير أخر للمركز المصري لحقوق المرأة بعنوان "المرأة المصرية بين أجنحة الثورة وتعرية الواقع" رصد التقرير إقصاء للمرأة المصرية من المناصب القيادية حيث اقتصرت وزارات الثورة على عدد ضئيل من السيدات، حيث ضمت وزارتي دكتور عصام شرف على سيدة واحدة في كل منهما، بينما ضمت وزارة الإنقاذ الوطني برئاسة الدكتور كمال الجنزوري على ثلاثة سيدات، كما تم إقصاء المرأة من المواقع الهامة مثل منصب المحافظ، حيث أنه لم يتم تعيين امرأة في منصب المحافظ أو نائب المحافظ حتى الآن، ولا حتى في منصب رئيس المركز أو سكرتير عام للمحافظة، ولأول مرة تم تعيين هناء عبد العزيز كسكرتير عام مساعد لمحافظة 6 أكتوبر. أما بالنسبة لمناصب رؤساء المدن والأحياء والقرى فعدد من يشغلن هذه المناصب من النساء لا يتعدى أصابع اليد الواحدة تتوزع على محافظات الجمهورية. كما تم استبعاد المرأة من لجنة التعديلات الدستورية وحتى من المناقشات حول تعديل قانون مجلسي الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر والتي لم يشارك فيها من النساء سوى عدداً ضئيلاً جداً، كما أن قانون مجلسي الشعب والشورى ألغى تخصيص 64 مقعد للمرأة ونص على أن تتضمن كل قائمة امرأة واحدة على الأقل، ولكن لم يحدد القانون الجديد مكان المرأة على هذه القوائم مما أدى إلى وضع أغلب القوى السياسية المرأة في مكانة متأخرة على القوائم، لذا لم يتعدى عدد الناجحات أصابع اليد. كما حظيت الناشطات بنصيب ليس قليل من الانتهاكات لحقوقهن الإنسانية وحقهن في المشاركة والتعبير عن الرأي، وذلك بداية من كشوف العذرية التي أجريت لأول مرة من قبل قوات الأمن، فضلاً عن التعدي بالضرب والتعذيب والإحالة للمحاكمات والتحقيقات العسكرية والمدنية [21].

وأشار المركز المصري لحقوق المرأة في تقرير المعنون "(2012) عام الخروج الكبير للمرأة المصرية"، إلى احتلال مصر المركز الأول بتراجع الدول في مجال المشاركة السياسية حيث وصلت إلى المركز (126) عام (2012). واحتلت المرأة المصرية المركز (95) من بين (125) دولة من حيث الوصول للمناصب الوزارية مع توقع مزيد من التراجع لعام (2013) مع التعديلات الجديدة التي خلت من تمثيل النساء، والمركز الأخير من حيث تقلد النساء لمنصب المحافظ بواقع (صفر)، وفي وصول النساء للمناصب الحكومية العليا والإدارة العليا تراجعت إلى المرتبة (99) من بين (113) دولة [22].

بالإضافة إلى ذلك تعرضت النساء في مصر لهجمة ممنهجة ذات طابع سياسي تتمثل في التحرش بهن خاصة في الميادين العامة كميدان التحرير في القاهرة، فقد كشفت جمعية "قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي" عن تعاملها مع (19) حالة اعتداء جنسي تم الإبلاغ عنها أثناء المشاركة في تظاهرات الذكرى الثانية للثورة في ميدان التحرير حيث تم استخدام أسلحة بيضاء وأدوات حادة خلال أعمال العنف الجنسي، بهدف تحييد النساء عن الحياة السياسية في مصر.

وإزاء ذلك الوضع تزداد مخاوف النساء من المشاركة السياسية حيث تلعب سمعة المرأة وتصرفاتها الشخصية دوراً كبيراً في رؤية وتقبل الناس لها، والتهديد بإشاعة عن سوء سلوك امرأة أو فتاة قد لا تعتد به فتاة غربية باعتبار أن مجتمعها يرى تصرفاتها من قبيل الحرية الشخصية بعكس مجتمعنا الشرقي، الذي لا يعتبر تلك التصرفات حرية شخصية، وإنما يراها خرقاً لتقاليد المجتمع وعاداته، وقد لعبت العديد من الأنظمة على ذلك الوتر شديد الحساسية في شن هجوم على بعض الناشطات السياسيات مستخدماً عدداً من الصحف والصحفيين الموالين للأنظمة الحاكمة [23]. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنه كما عانت المرأة من التهميش والعنف السياسي قبل الثورة تعرضت أيضاً للإقصاء العمدي بعد الثورة.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون والذي تم استخدامه من خلال رصد وقائع التهميش والعنف السياسي الممارس ضد المرأة كما عرضت لها بوابة الأهرام الإلكترونية وذلك في الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيه 2013، ولقد تم اختيار تلك الفترة الزمنية بالتحديد لما تعرضت له المرأة خلالها من تهميش وعنف منذ بداية ثورة 25 يناير وما تبع ذلك من محاولة لاستبعاد المرأة من المشاركة في المرحلة الانتقالية، ووصول تيار الإسلام السياسي إلى الحكم من خلال فوز دكتور محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، وظهور التيارات الإسلامية بشكل واضح على الساحة السياسية من خلال تكوين الأحزاب السياسية المختلفة كحزب النور السلفي وحزب الحرية والعدالة وغيرها من الأحزاب التي تم تأسيسها على قاعدة الدين. هذا فضلاً عن توليهم العديد من المناصب القيادية بالدولة والتي مكنتهم من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي كان لها تأثيراً سلبياً على ما حصلت عليه المرأة من بعض المكاسب على المستوى السياسي والاجتماعي قبل ثورة 25 يناير. إلى أن تم إقصاء دكتور محمد مرسي من رئاسة الدولة نتيجة لاحتجاجات 30 يونية.

ويتركز موضوع تحليل المضمون في هذه الدراسة على ما تعرضت له المرأة من محاولة لتشويه السمعة أو الاعتداء بالضرب أو الاعتقال أو محاولات لمنعها من المشاركة في صنع القرار، أو إقصاءها واستبعادها من على الساحة السياسية، والتضييق على حريتها في التعبير، كذلك محاولة فرض إجراءات تحد من حرية المرأة وإنسانيتها.

ولقد قامت الباحثة بتحليل البيانات تحليلاً كيفياً، وذلك من أجل التعرف على أشكال وصور التهميش والعنف الذي تعرضت له المرأة خلال هذه الفترة. كما اعتمدت الباحثة أيضاً على دليل المقابلة والذي تم تطبيقه على (5) حالات من الناشطات في المجال السياسي للتعرف على رؤيتهن للعوامل المسئولة عن التهميش والعنف السياسي للمرأة بعد ثورة 25 يناير.

ثامناً: نتائج الدراسة

1) أشكال وصور التهميش والعنف السياسي ضد المرأة بعد ثورة 25 يناير وحتى 30 يونيه:

من خلال رصد وقائع التهميش والعنف السياسي الموجه ضد المرأة في الفترة التي حددتها الدراسة تبين تناول بوابة الأهرام لعدد (132) خبر صحفي يدور حول تهميش المرأة السياسي وذلك من إجمالي (1036) خبر حول المرأة وقضاياها في الفترة من (25/ 1/ 2011 وحتى 30/ 6/ 2013. والجدول التالي يوضح توزيع الأخبار على الأعوام الثلاثة.

جدول (1): توزيع الأخبار التي تناولت العنف والتهميش السياسي للمرأة

السنة	2011	2012	2013	ك	%
يناير	-	3	15	18	13.6
فبراير	1	1	11	13	9.8
مارس	4	2	8	14	10.6
ابريل	1	2	5	8	6.1

السنة	2011	2012	2013	ك	%
مايو	4	2	3	9	6.8
يونيه	3	5	-	8	6.1
يوليو	2	1	-	3	2.3
أغسطس	4	3	-	7	5.3
سبتمبر	1	3	-	4	3.1
أكتوبر	2	11	-	13	9.8
نوفمبر	2	12	-	14	؟؟؟؟
ديسمبر	8	13	-	21	15.9
المجموع	32	58	42	132	100

يتبين من الجدول السابق أن عدد الأخبار التي تناولت وقائع التهميش والعنف السياسي في بوابة الأهرام بلغت في الفترة من 25/ 1/ 2011 وحتى 30/ 12/ 2011 (32) خبر صحفي من بين (167) خبر صحفي عن المرأة بشكل عام. كما عرضت بوابة الأهرام لعدد (579) خبر صحفي حول المرأة وقضاياها بمختلف صفحات البوابة في الفترة من 1/ 1/ 2012 وحتى 30/ 12/ 2012، من بينها (58) خبر حول التهميش والعنف السياسي الذي تعرضت المرأة.

وفي عام 2013 بلغ عدد الأخبار التي تناولت المرأة وقضاياها في الفترة من 1/ 1/ 2013 حتى 30/ 6/ 2013 (290) خبر صحفي، من بينهم (42) خبر صحفي حول التهميش والعنف الموجه ضد المرأة. والجدول التالي يوضح توزيع الأخبار في بوابة الأهرام وفقاً للأقسام التي تم عرض الخبر تحتها.

جدول (2): توزيع الأخبار في بوابة الأهرام

صفحة الخبر	2011	2012	2013	ك	%
الشارع السياسي	8	21	26	55	41.6
محليات	4	18	7	29	21.9
حوادث: تقارير	3	-	-	3	2.3
الأخبار: عرب وعالم	2	1	3	6	4.5
حوادث: محاكم	1	-	1	2	1.5
المحافظات: ناس من بلدنا	1	-	-	1	0.7
المحافظات: أخبار وتقارير	2	9	4	15	11.4
اقتصاد: أخبار وتقارير	1	-	-	1	0.7
أخبار: ثقافة وفنون	1	2	-	3	2.3
أخبار: برلمان وأحزاب	2	3	-	5	3.8
الأخبار: مجتمع مدني	7	1	-	8	6.1
ملفات: الاستفتاء على الدستور	-	2	-	2	1.5

صفحة الخبر	2011	2012	2013	ك	%
أخبار: صحافة وتوك شو	-	1	1	2	1.5
المجموع	32	58	42	132	100

تبين من الجدول السابق أن 41.6% من هذه الأخبار منشورة تحت عنوان أخبار الشارع السياسي، يلي ذلك أخبار المحليات بنسبة 21.9% ثم المحافظات: أخبار وتقارير بنسبة 11.4%، ثم الأخبار: مجتمع مدني بنسبة 6.1%، ثم الأخبار: عرب وعالم بنسبة 4.5% ثم أخبار: برلمان وأحزاب بنسبة 3.8%، يلي ذلك أخبار ثقافة وفنون بنسبة 2.3%.

أ. صور العنف والتهميش السياسي كما عرضت لها بوابة الأهرام في الفترة من 25/ 1/ 2011 وحتى 30/ 12/ 2011 (•):

- **أشكال وصور التهميش السياسي**:

1. إلغاء كوتة المرأة.
2. المطالبة بإلغاء وتعديل بعض قوانين الأحوال الشخصية: مثل قانون الخلع.
3. المطالبة بعزل القاضية تهاني الجبالي.
4. غياب المرأة عن الوزارة الجديدة (حكومة عصام شرف).
5. غياب المرأة عن تشكيل المحافظين.
6. ضعف مشاركة المرأة في اللجنة التأسيسية لوضع الدستور.

(•) بعض أشكال العنف والتهميش السياسي تم ذكرها أكثر من مرة في البوابة تحت عناوين مختلفة، فتم الاكتفاء بذكر الشكل مرة واحدة، وإن كان تكرار واقعة التهميش أو العنف أفاد الباحثة في تحديد أكثر أشكال العنف والتهميش وقوعاً في تلك الفترة. ولقد تم ترتيب القضايا أو صور التهميش وفقاً لمدى أهميتها وتأثيرها من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية.

7. استغلال أصوات النساء في الانتخابات.

8. الخلاف بين العلمانيين والجهاديين بسبب المرأة وحقوقها.

9. استبدال حزب النور السلفي صورة مرشحته بفانوس.

10. العنف التشريعي والمجتمعي ضد المرأة.

11. تجاهل مشروع الموازنة العامة للدولة أدارج منظور النوع الاجتماعي.

12. غياب المرأة عن انتخابات مكتب إرشاد الإخوان.

13. تصريح أحد أعضاء الجماعة الإسلامية برفض مشاركة المرأة في البلمان.

14. محاولة إصدار قرار بإقصاء النساء من المأذونية.

مما سبق نلاحظ أن المرأة تعرضت للعديد من أشكال وصور التهميش السياسي والتي كان من بينها: المطالبة بإلغاء نسبة الكوتة المخصصة للنساء في المجالس التشريعية، وضعف مشاركتها في اللجنة التأسيسية، والمطالبة بتعديل بعض القوانين التي ساهمت في تمكين المرأة وهي القوانين التي استطاعت تعديلها قبل ثورة 25 يناير.

ومن أشكال التهميش السياسي أيضاً المطالبة بعزل أو استبعاد بعض النساء من مناصبهن القيادية وذلك لاتخاذهن مواقف معارضة للحكومة، فعلى سبيل المثال: طالب المحامي عزل تهاني الجبالي لعدم صلاحيتها للعمل لرفضها الدائم والمعلن للدستور والاستفتاء ونتيجته، كما أنها لا تهتم بمراعاة مقتضيات ومسئوليات تلك الوظيفة" (31-5-2011).

انتقد تحالف المنظمات النسوية خلو التشكيل الوزاري الجديد لحكومة عصام شرف من أي عنصر نسائي والاكتفاء فقط بالإبقاء على وزيرة التعاون الدولي فايزة أبو النجا، وذلك على الرغم من وجود كوادر نسائية مرموقة في الوزارات التي طالها التغيير. ويعتبر ذلك تجاهلاً يأتي متسقاً مع سياسات الحكومة لتجاهل قضايا النساء بشكل عام وتهميشهن في مواقع صنع القرار بشكل خاص. إذ لا يصح أن تتغير الوزارة مرتين في أقل من ستة أشهر ويستمر هذا

التغاضي المخزي عن دور النساء. فالتغيير الوزاري الجديد شمل خمسة عشر وزيراً كلهم من الرجال ولا توجد في الوزارة الحالية سوى وزيرة واحدة طالما طالبت الجماهير الثائرة بتغييرها (19-7-2011).

ومن بين أشكال التهميش السياسي التي تكررت تحت مسميات مختلفة ما يدور من نقاش حول دور المرأة في الحياة السياسية، وإذا كان الدين يسمح لها بالمشاركة أم لا؟ وهل المرأة مساوية للرجل في المشاركة أم لا؟ وهل يجوز للمرأة المرشحة أن تضع صورتها ويرها الناس أم أن هذا لا يجوز لأن وجهها عورة؟

ومن الجدير بالذكر القول بأن هذه الأفكار لم يتم طرحها بتلك الصورة إلا بعد أن خرجت الجماعات الإسلامية بقوة إلى المجال أو الفضاء العام بعد ثورة 25 يناير. وغالباً ما تركز هذه الجماعات في حديثها عن المرأة على ما يسمونه "بالتحرر الجنسي للمرأة" والإباحية التي تمارسها في حياتها، ومشكلة مثل هذا الخطاب أنه ينطلق من خصائص مكتسبة سببها الانحباس داخل جدران البيت وملازمة الطفل، ولكنه يحول تلك الخصائص الثقافية المكتسبة إلى صفات عقلية راسخة غير قابلة للتعديل، كما أنهم يركزون على جسد المرأة باعتباره مفسدة، ونفضل تلك الجماعات الفصل بين الجنسين، وتحدد للمرأة شكل معين في الزي تعتبره الزي الإسلامي الذي ينبغي أن تلتزم به المرأة. وهكذا فإن هذه الجماعات تحول المرأة إلى مجرد جسد، لكنهم يسعون إلى تغطيته؛ لأنه يثير شهوات الرجال، والتغطية وحدها لا تكفي، لذلك لابد من عزلها في البيت، ومنعها من مخالطة الرجال ومن المعرفة والتجربة، ومن التعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية [24].

فعلى سبيل المثال: استبدل حزب النور "السلفي" صورة إحدى المرشحات على قائمته الانتخابية بالدائرة الأولى بشبين الكوم بمحافظة المنوفية، والتي تحمل رمز "الفانوس"، للتعبير عن المرشحة بدلاً من صورتها، مما أثار علامات استفهام كثيرة عن وضع المرأة في برنامج الحزب (18-11-2011).

- رداً عن سؤال حول وجود مقعد للمرأة في كل قائمة بالنسبة للأحزاب، قال ياسر برهامي نري أن المرجح أن المجالس النيابية لها ولاية، والنساء ليس لهن ولاية، لأنهن لسن من أهل الحل والعقد (16-9-2011).

- تثير بعض أفكار التيارات الدينية وخاصة السلفية بلبلة في المجتمع خاصة بين النساء فيما يتعلق بأفكارهم عن مكانة المرأة وشرعية عملها وأهمية دورها في المجتمع، فهم ينظرون إلى المرأة نظرة دونية وأنها تمثل فتنة للرجال ولذلك مكانها البيت .... (18-12-2011).

وتجدر الإشارة إلى محاولة استغلال أصوات النساء في الانتخابات -باعتباره شكل من أشكال التهميش السياسي- وذلك لأن النساء يمثلن كتلة تصويتية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها، ومن السهل شراء أصواتهن وتوجيههن للتصويت لمرشح معين، فعلى سبيل المثال: "تلقت غرفة عمليات المركز المصري لحقوق المرأة العديد من الشكاوي بنقل الكتل التصويتية النسائية بقرية طناش مركز الوراق بمحافظة الجيزة بالدائرة الخامسة من المقار الانتخابية بالقرية إلى مقار انتخابية تابعة لقريتي بشتيل وجزيرة محمد، عن طريق أتوبيسات حزبي "الحرية والعدالة" و"النور" (14-12-2011).

أشكال وصور العنف السياسي:

1. تهديد الناشطات السياسيات بالقتل.
2. سجل وتعرية المتظاهرات.
3. تهديد السلفيين للمرأة.

بالإضافة إلى ما تواجهه المرأة من تهميش فإنها تتعرض أيضاً للعنف السياسي الذي يتمثل في التهديد بإقامة الحد أو القتل، أو التعرض للعنف اللفظي أو البدني سواء بالضرب باستخدام العصى العادية أو الكهربائية أو اليد.

فعلى سبيل المثال: حاصر نحو 350 من السلفيين منزل سيدة في مدينة السادات وأقتحم عدد منهم المنزل وطردوها منه، وألقوا بالأثاث في الشارع وأحرقوه، وهددوها بالقتل في حال العودة لمنزلها مرة أخرى بادعاء إنها تمارس أعمالاً منافية للآداب رغم أنهم لم يجدوا أحداً لديها في المنزل، كما تلقى المركز المصري لحقوق المرأة بلاغات من عدة نساء حول تهديدات عبر فيسبوك وتهديدات مباشرة بالتعرض لإقامة الحد إن لم يلتزمن بلبس "الزي الشرعي" الأمر الذي أثار الزعر بين أعداد كبيرة من النساء .." (29-3-2011).

- تلقى مركز حماية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان بقلق بالغ التهديدات التي تلقتها الناشطة نهاد أبو القمصان وذلك من قبل جماعات متطرفة على أثر المواقف والآراء المعلنة من الناشطة حول مساندتها لحقوق المرأة المصرية (2011-5-11).

- نددت رابطة المرأة العربية ما حدث من عنف ضد كل من النساء والأطفال اللائي شاركن في الاعتصام أمام مجلس الوزراء، سواء بضرب بعض النساء بالعصى وبشكل وحشي واستعمال العصى العادية والكهربائية، وخصت الرابطة بالذكر غادة كمال وسناء سيف من الشابات اللائي أبلغن عن الاعتداء البدني واللفظي عليهن داخل المبنى الحكومية قبل إطلاق سراحهن، مستنكرة مما أدى إليه العنف من قتل للمعتصمين والمعتصمات بجانب العدد الكبير من الجرحى (18-12-2011).

مما سبق نلاحظ أن العنف السياسي الموجه للمرأة خلال تلك الفترة كان من قبل الجماعات الدينية المتطرفة التي تتعامل مع المرأة من حيث الدور البيولوجي الجنسي المخصص لها كامرأة. أي بوصفها زوجة وأم، وأداة للاستمتاع الجنسي مع الرجل الذي تتزوجه. أنها تتناول المرأة من هذه الزاوية دون غيرها، أي من حيث وظائفها في الجنس، والإنجاب، وحياة الأسرة، وخدمة الرجل. كما أنهم يؤكدون على مراقبة سلوك المرأة، وذلك لأن ثقافة المجتمع تعطي لهم ذلك الحق، فالمجتمع الذي يقوم رأسماله الثقافي والرمزي على قيمة (الشرف) سواء للرجل أو المرأة يستند في تفسيره لمعطيات الحياة الاجتماعية والرمزية بناء على هذه القيم الرمزية، بمعنى أن شرف الرجل وسمعته هما اللذان يقتضيان أن تعمل النساء في المنزل (المجال الخاص)، وأن يعمل الرجل في كافة المجالات خارج المنزل (المجال العام)، وهذا يجد تبريره في أن النساء ضعيفات غير قادرات على مواجهة الأعداء، لذلك لابد وأن تدخل النساء ضمن ممتلكات الرجل حتى يمكنه السيطرة عليها مثلها في ذلك الأرض التي يمتلكها؛ لأنها تمثل مصدراً لوقته وسلطته، ويسمى بورديو ذلك "باقتصاد الممتلكات الرمزية" هذا الاقتصاد الذي يحول أدوات خام مختلفة في مقدمتها النساء إلى هبات وليس إلى منتوجات أي إلى علامات للتواصل غير قابلة للفصل عن أدوات الهيمنة. في هذا التبادل والمتمثل في الإستراتيجيات الذكورية الساعية إلى نيل الشرف والسلطة والقوة، تكون النساء مواد للتبادل يطلب منها الرجال بالخصوص ألا تظهر بمظهر الفاعل [25].

كما يمثل النظام الحاكم أحد الفواعل المسئولة عن العنف ضد المرأة ولا شك في أن النظام الحكم يمارس العنف تجاه النساء من أجل معارضتهن لسياسته. وقد يستخدم النظام الحاكم ممثلاً في أجهزته الأمنية العنف اللفظي والبدني مع النساء من أجل تخويفهن وتخويف أسرهن مما قد يتعرضن له.

ب. وقائع العنف والتهميش السياسي كما عرضت لها بوابة الأهرام في الفترة من 1/ 1/ 2012 **وحتى** 30/ 12/ 2012:

- **أشكال وصور التهميش السياسي**:

1. إلغاء الكوتة.
2. تهميش المرأة بالجمعية التأسيسية للدستور.
3. عدم مراعاة مشروع الدستور للمرأة وحقوقها.
4. ضعف تمثيل المرأة في الحكومة.
5. المطالبة بحل المجلس القومي للمرأة والانسحاب من اتفاقية "السيداو".
6. الإسلاميين يحاولون وضع نصوص في الدستور تسحق المرأة.
7. نصوص الدستور عصفت بحقوق المرأة وألغت بند المساواة في العرق والدين والجنس.
8. المطالبة بترتيب النساء ضمن الثلث الأول بقوائم الانتخابات البرلمانية.
9. انخفاض نسبة تمثيل المرأة في تشكيل الفريق الرئاسي.
10. إلغاء تعيين تهاني الجبالي بالدستورية استند لآراء جاهلية.
11. قيادي إخواني بالإسكندرية: إن شاء الله لو ترشح قبطي أو امرأة للرئاسة هنلبس طرح.
12. المرأة مازالت بعيدة عن القضاء الإداري (مجلس الدولة) وعدد القاضيات بمصر يبلغ 42 قاضية.
13. تجاهل الدولة لحقوق المرأة بعد ثورة 25 يناير.

14. تحفظ معظم الأحزاب المصرية على حماية حقوق المرأة.

15. فتاوى حول ما إذا كان ينبغي أن تأخذ المرأة إذن زوجها للخروج للاستفتاء؟

16. القلق من التمييز ضد المرأة وعدم الالتزام بالاتفاقيات في المسودة النهائية للدستور الجديد.

17. استبعاد راجية عمران الناشطة الحقوقية من قائمة الوكلاء المؤسسين لحزب الدستور.

18. تهميش المرأة مسئولية الأحزاب السياسية.

19. عدم مشاركة المرأة بدائرة وسط سيناء في الساعات الأولى من الانتخابات.

20. غياب المرأة عن وفد مطروح لعرض مشكلات المحافظة على الرئيس.

21. تدني حقوق المرأة بعد ثورة 25 يناير.

22. التيارات الإسلامية وعودة المرأة للمنزل.

23. معارضة ترشيح المرأة للبرلمان من أمين عام حزب النور الإسكندرية.

24. تهميش السلفيين للمرأة.

25. مظاهرات نسائية رافضة لمشروع الدستور أمام نهضة مصر.

26. العنف ضد المرأة، واتجاهات تحاول دفع وضع المرأة إلى العصور البدائية من القهر والتهميش.

27. لا يوجد نص شرعي يمنع من تولي المرأة المناصب القيادية.

مما سبق نلاحظ أن المرأة تعرضت خلال الفترة من 1/ 1/ 2012 وحتى 30/ 12/ 2012 لأشكال أخرى جديدة من التهميش السياسي بالإضافة إلى المتكررة مثل: المطالبة بحل المجلس القومي للمرأة والانسحاب من الاتفاقيات الدولية، وتأكيداً لذلك ما جاء من تقدم النائب محمد العمدة بمشروع قانون يقضي بإلغاء المادة (20) من القانون لسنة 2000، والمعروف بقانون الخلع، وترافق ذلك مع حملة اتهامات للقانون من قبيل أن الخلع استيراد غربي ومحط بالأخلاق. كما تساءل أحد نواب التيارات الإسلامية، وعضو لجنة الشئون الدينية والاجتماعية، كيف تسافر المرأة من خلال "المجلس القومي للمرأة" لحضور مؤتمرات خارج مصر من دون محرم؟ ثم طالب بإلغاء هذا المجلس، وبإنشاء مجلس

قومي للرجال. واتهم نائب آخر المجلس القومي للمرأة بأنه مسئول عن زيادة نسبة الطلاق والعنوسة في المجتمع، مؤكداً أن لا داعي لتشكيله لأن الشريعة كفلت حقوق المرأة المسلمة، وطالب نائب ثالث بأن تكون لمجلس الشعب اليد العليا في مراجعة قرارات المجلس القومي للمرأة حتى "لا يخالف الدين الإسلامي" وانتهى الأمر بالموافقة على إعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة من جديد (26).

ومن أشكال التهميش التي تعرضت لها المرأة أيضاً وضع الإسلاميين لنصوص في الدستور عصفت بحقوق المرأة وألغت بند المساواة في العرق والدين والجنس، حيث؛: أكدت الدكتورة عزة هيكل مقرر لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس أن نصوص مسودة الدستور جاءت لتعصف بجميع حقوق المرأة التي ناضلت من أجلها سنوات طويلة، كما ألغت أهم بند من بنود الدستور وهو مجالات المساواة في (العرق والجنس والدين) كما أغفلت حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها جميع الدساتير السابقة وكذلك القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي قدرتها لها الشريعة الإسلامية .... وجاءت مواد الدستور ونصوصه لتحكم قبضة التدخل من قبل الحكومة أو جماعات مجتمعية أو دينية، والاعتداء على الحريات الخاصة، وذلك تحت مسمى حماية القيم الأخلاقية وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة رقم 10 من مسودة الدستور الجديد" (9/ 12/ 2012).

وتجدر الإشارة إلى أن صعود تيارات الإسلام السياسي بعد ثورة 25 يناير وتولي أعضائها لنسبة كبيرة من المناصب القيادية بالدولة، فضلاً عن فوزهم بأغلب مقاعد المجالس النيابية، ساهم في طرح كل ما يتعلق بالمرأة وأدوارها وحقوقها للنقاش من أجل إعادة النظر مرة أخرى في ما حصلت عليه من مكتسبات تعمل على مساواة المرأة بالرجل، وتساهم في التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة. ولا شك في أن هذه الأفكار تقابل بالرفض من تلك التيارات وذلك لأنها تخالف الشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم.

ومن أشكال التهميش السياسي أيضاً الاعتراض على تعيين المرأة في المناصب القيادية استناداً إلى تصورات الثقافة التقليدية للمرأة، والتي تؤمن بتفوق الذكور ودونية الإناث حيث تعتبر النساء غير جديرات بالسلطة؛ لأنهن يتفقدن للأسس الموضوعية لكسب المكانة الاجتماعية، وهكذا يتم تقسيم العمل والأدوار بين الجنسين على أساس النوع، وبذلك يصبح الأساس في هذا النظام هو هيمنة الرجل على المرأة، بما يعني توزيعاً هرمياً للسلطة على محوري الجنس والسن. هذا بالإضافة إلى أن النساء يتسمن ببعض الصفات كالضعف والعاطفية، لذلك فهن غير قادرات على إصدار أو اتخاذ أي

قرار، ومن الأخبار التي تؤكد ذلك ما يلي: "قال توكل مسعود، القيادي الإخواني أحد أبرز مسئولي جماعة "الإخوان المسلمون" بالإسكندرية: "إن شاء الله لو ترشح قبطي أو امرأة للرئاسة يبقى أحنا بقى نلبس طرح أحسن (13-12-2012).

- "..... استند محرك الدعوى ضد تهاني الجبالي على آراء شرعية تذهب إلى عدم جواز تولي المرأة منصب القضاء، بالنظر إلى أن مجلس القضاء يستوجب مخالطة المرأة للرجال واختلائها بالقضاة عند إصدار الأحكام فيما يعد خلوة غير جائزة شرعاً بالإضافة إلى أن القضاء يحتاج إلى كمال الرأي والفطنة والعقل، وهذا غير متحقق في المرأة إذ أن الغالب في النساء ميلهن للنسيان ...." (21-8-2012).
- انتهت رئاسة الجمهورية ومحافظة مطروح والدعوة السلفية من تشكيل وفد شعبي من 46 عضواً .... لطرح مشكلات وقضايا أبناء مطروح ولم يضم الوفد ممثلين عن المرأة" (6-11-2012).
- بدا الاتجاه واضحاً لتهميش المرأة، وتجلى ذلك من خلال تمثيل المرأة شبه المنعدم في الحكومة الانتقالية، فلم تعين سوى وزيرتين فقط، كما بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب 2% ..." (9-12-2012).
- انخفض تمثيل المرأة في تشكيل الفريق الرئاسي حيث نالت المرأة 3 عضوات، وهو ما نسبته 13% من إجمالي أعضاء الفريق البالغ عددهم 23: الرئيس ونائبه و4 مساعدين و17 مستشاراً" (27-8-2012).
- لم تشهد دائرة وسط سيناء اليوم أي مشاركة للمرأة السيناوية في عملية التصويت للانتخابات البرلمانية، وتشمل دائرة وسط شمال سيناء قري (القسيمة ونخل والجفجافة) لاسيما هناك إقبال كبير من الرجال (13-1-2012).

ويمكن القول بأن موضوع المشاركة السياسية للمرأة بعد ثورة 25 يناير وحتى 30 يونيه أصبح أحد الموضوعات الجدلية التي كثرت فيها الفتاوى الدينية التي أخذ بعضها اتجاه رافض لتلك المشاركة، وأحياناً أخرى موافقة لتلك المشاركة، ومن بينها الفتاوى الخاصة بما إذا كان ينبغي أن تأخذ المرأة إذن زوجها للخروج للاستفتاء؟. ولا شك في أن ذلك يؤكد على رغبة تيارات الإسلام السياسي في عزل المرأة والتراجع عن حماية حقوقها، وهو ما أكده الخبر التالي: "- قالت منظمة العفو الدولية في بيان الثلاثاء أن معظم الأحزاب التي نشأت بعد الثورة تحفظت على بند يتعلق بـ "حماية حقوق المرأة في وثيقة طرحتها المنظمة على هذه الأحزاب، وأوضحت المنظمة أن معظم الأحزاب التي دعتها لتوقيع وثيقة من

10 نقاط بعنوان "إعلان حقوق الإنسان" تحفظت على البند التاسع منها الذي يدعو إلى "حماية حقوق المرأة، بما في ذلك ضمان مساواة المرأة في الحقوق المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث (24-1-2012).

أشكال وصور العنف السياسي:

1. كشف العذرية.
2. التحرش الجنسي بالمتظاهرات.
3. اعتقال الفتيات في أحداث العباسية بعد مشاركتهن في الأحداث.
4. تعرض الناشطات السياسيات للتحرش والانتهاكات أثناء الوقفات الاحتجاجية.
5. سب منسقة مصريات في البحيرة أثناء كلمة لها حول وضع المرأة في الدستور الجديد.
6. اتهام عضوة بالأعلى للشئون الإسلامية لتلاوي وبيبرس بدعم الفتنة وخدمة الماسونية.
7. قص شعر التلميذات.

مما سبق نلاحظ أن التحرش الجنسي وكشف العذرية والاعتقال والسب والقذف كلها صور للعنف المستخدم ضد المتظاهرات أو الناشطات السياسيات، وفيما يلي عرض للأخبار التي تناولت العنف الموجه للمرأة:

- "استنكرت جمعية نهوض وتنمية المرأة تصريحات سيدة محمود عضو لجنة الأسرة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والتي تتهم فيها كلاً من السفيرة ميرفت التلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة، والدكتورة إيمان بيبرس رئيس الجمعية، بدعمهما للفتنة وخدمة الماسونية لصالح الصهيونية العالمية ... كما انتقدت سيدة محمود مشروع قانون حماية المرأة المقدم من المجلس القومي للمرأة، إلى مجلس الشورى، وذكرت فيه دعوة ضمنية إلى الارتكان إلى توجهات الغرب في التربية التي تدعمها مبادئ الماسونية داعية مجلس الشورى إلى رفض المشروع. وأشار البيان إلى أن ذات الاتهام "بدعم الماسونية قد طال السفيرة ميرفت التلاوي، من قبل الجماعة الإسلامية من قبل ثم عادت لتتراجع عنه من خلال حزب البناء والتنمية الذراع السياسي للجماعة الإسلامية (30-4-2012).

- لم يكن نبأ حبس نحو 13 فتاة شاركن في أحداث العباسية، من قبيل النيابة العسكرية، ليمر مرور الكرام، على الرأي العام المصري، خصوصاً وأن قرار اعتقالهن كان عشوائياً، فضلاً عن أن المجتمع المصري لم يتعود على أن تكون المرأة ضحية للدفاع عن حقوق الآخرين وأعربت مزن حسن عن رفضها لاستمرار محاولات استهداف النساء، ومنها فحوص العذرية، وقالت: "العسكر لا يفرق بين رجل وامرأة"، مشيرة إلى المشكلات التي تواجه بعض الفتيات المعتقلات، ومن بينها الضغط عليهن من قبل أهاليهن بعدم الإفصاح عن أي شيء حدث لهن، خشية التشهير بهن (2012-5-5).

- أدانت "لجنة المرأة بالحزب "المصري الديمقراطي الاجتماعي"، تعرض بعض الناشطات السياسيات منهن عضوات باللجنة لتحرشات وانتهاكات ومضايقات خلال الوقفة الاحتجاجية التي دعا إليها الحزب بمشاركة مجموعة من الأحزاب والقوى السياسية ... (9-6-2012).

- أدان المجلس القومي للمرأة تصرف المدرسة إيمان أبو بكر التي قصت شعر تلميذتين بالصف السادس الابتدائي بمدرسة الحدادين بالأقصر بسبب عدم ارتدائهما الحجاب" (17-10-2012).

ويمكن النظر إلى ما تتعرض له المرأة من عنف لفظي وبدني واعتداءات جنسية باعتباره نوعاً من الاستبعاد المكاني للمرأة من الفضاء المادي، ويرتكز هذا الاتجاه على عدة تفسيرات من بينها: إن المشاكل المكانية التي تعاني منها المرأة ليست مشاكل في الحراك أو الانتشار في الفضاء المادي. وذلك لأن مساحة الفرد في الفضاء المادي لا تعتمد على الخيارات الحرة المستقلة، ولكن هي نتاج لعلاقات القوة الاجتماعية، فالنساء يعشن حياة محددة مكانياً بسبب الخوف من الفضاء، ولمحدودية العلاقات الشخصية المكانية. فالمرأة تحدد قراراتها بشأن الأماكن التي ترتادها بناء على ما إذا كانت هذه الأماكن آمنة أم خطرة، حيث يتم تقسيم الأماكن إلى مساحات –وخاصة في الليل– إلى أماكن خاصة بالذكور، وأماكن أكثر أمناً للنساء اللائي يشعرن بالخوف على أنفسهن. فقرار المرأة بعدم الخروج إلى الشارع يخلق فضاءً حضرياً عن قرار خروجها، فإذا قررت المرأة عدم الخروج والبقاء في المنزل خوفاً من الاعتداء عليها أو خوفاً من الهجوم العنيف فإن ذلك يجعلها أكثر سيطرة على الفضاء العام عن طريق تقييد قدرتها على التنقل بسبب الخوف [27].

وتجدر الإشارة إلى أن إصرار بعض النساء على المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات يعني أن هؤلاء النساء كسرن حاجز الخوف الذي كان يسيطر عليهن من المشاركة في الفضاء المادي –المجتمع الخارجي– منذ اللحظة التي

شاركن فيها إلى جانب الرجال في ثورة 25 يناير، فمنذ هذه اللحظة قررت المرأة أن تعيد النظر في علاقات القوة الاجتماعية التي جعلتها تعيش حياة محددة مكانياً بسبب الخوف من المشاركة في الحياة السياسية، ولكن كان رد الفعل على ذلك القرار هو تعمد إتباع بعض الممارسات القمعية من قبل الأجهزة الأمنية أو البلطجية والتي من بينها الاعتداء الجنسي على النساء المشاركات في المظاهرات، وذلك حتى يتراجعن عن مشاركتهن بسبب خوفهن على شرفهن أو بسبب الضغط الذي من الممكن أن تمارسه الأسرة في سبيل الحفاظ على سمعة وشرف نسائها.

ج. وقائع العنف والتهميش السياسي الذي تعرضت له المرأة كما عرضتها بوابة الأهرام في الفترة من 1/ 1/ 2013 وحتى 30/ 6/ 2013، وهي كالتالي:

أشكال وصور التهميش السياسي:

1. خلاف النواب يرجئ تصويت التشريعية على وضع المرأة في القوائم.
2. اعتراض التيارات الدينية على تمييز المرأة ووضعها بالنصف الأول من القوائم الانتخابية.
3. النور يرفض إجبار الأحزاب على وضع المرأة في ترتيب محدد بقائمة الانتخابات .
4. الموافقة على تضمين كل قائمة انتخابية امرأة دون تحديد موقعها.
5. استيلاء الشورى على مقاعد المرأة في البرلمان وطردها خارج الحياة السياسية.
6. تشكيل اللجنة القانونية لتعديل الدستور دون المرأة والأقباط.
7. عدم وجود وثيقة لحماية المرأة من التحرش والاغتصاب.
8. وثيقة الأمم المتحدة للمرأة خادعة وتدمر المجتمع وتنتهك ثوابت الشريعة.
9. تنفيذ وزارة الشباب لمشروع برلمان الفتاة والذي يعد تكريساً للعنصرية.
10. ضعف تمثيل المرأة في الحياة السياسية.
11. تراجع مكاسب المرأة بعدد من البلدان الفرانكفونية: مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية في تمثيل المرأة.

مما سبق نلاحظ أن من أكثر أشكال التهميش التي تعرضت لها المرأة في الفترة من 1/ 1/ 2013 وحتى 30/ 6/ 2013 كانت عدم رغبة الأحزاب السياسية في وضع المرأة في النصف الأول من القوائم الانتخابية، وبالتالي تمت الموافقة على تضمين كل قائمة انتخابية امرأة دون تحديد موقعها، وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي واجهت المرأة المصرية كمرشحة والتي من بينها: اتساع الدوائر الانتخابية، وتخلي الأحزاب عنها- حيث وضعتها معظم الأحزاب ولاسيما الدينية منها في ذيل القوائم الانتخابية مما يستحيل معه الفوز- ومع إلغاء قانون الكوتة، خاضت المرأة المصرية العملية الانتخابية [28]. ولم تفز في هذه الانتخابات سوى عدد ضئيل من النساء. وهذا يؤكد على عدم ثقة المجتمع بصفة عامة والأحزاب الدينية بصفة خاصة في المرأة وقدراتها كمرشحة، هذا بالإضافة إلى رفض الأحزاب الدينية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومن الأخبار التي أشارت لذلك ما يلي:

- "أكد الدكتور طلعت مرزوق عضو الهيئة العليا لحزب النور، أن الحزب رفض وضع مادة في قانون الانتخابات الجديد التي تجبر الأحزاب على وضع المرأة في النصف الأول من القائمة التي تمثل بأكثر من أربعة مقاعد، مشيراً إلى أن ذلك فيه شبه عدم دستورية، وأكد مرزوق ضرورة ترك الحرية لكل حزب أن يحدد ترتيب المرأة في القائمة حسب كفاءتها" (2-1-2013).
- وافق مجلس الشورى، في جلسته المسائية اليوم السبت، على إدخال تعديل جديد تبناه نواب حزب النور على قانون الانتخابات، ينص بعدم اشتراط وضع المرأة بالنصف الأول من كل قائمة حزبية (19-1-2013).
- كانت اللجنة التشريعية قد واصلت اليوم مناقشة مواد قانون انتخابات مجلس النواب حيث شهدت جدلاً بين النواب حول الفقرة الرابعة في المادة الثالثة من القانون، والتي تنظم وضع المرشحة المرأة في كل قائمة انتخابية، وطالبت إيزيس حافظ ممثلة المجلس القومي للمرأة بوضع المرأة في الثلث الأول من القائمة، فيما رفض النواب السلفيون هذا الاقتراح (4-2-2013).

ولإصرار التيارات الدينية على تحجيم دور المرأة وعدم حماية حقوقها رفضت الجماعة الإسلامية الموافقة على البنود المخالفة للشريعة الإسلامية الواردة بوثيقة مناهضة العنف ضد المرأة، وأرجعت الجماعة ذلك إلى: "احتوائها بنوداً تشجع على تفكيك الأسرة بحيث تصبح العلاقة بين الرجل والمرأة غير واضحة، ولتفتح الباب على مصراعيه للعلاقات المحرمة وفي إطار الأسرة وحماية القانون ... فهذه الوثيقة تحرم الزواج المبكر. كما رأتها الجماعة، تستعيض عنه ببدائل منها الزنا المبكر

والشذوذ المبكر. وأكدت أن هذه البنود المخالفة للشريعة والأخلاق العامة والتي لم تراعِ أعراف وتقاليد الشعوب التي تختلف مع النمط الغربي لا يصح التوقيع عليها لمخالفتها المادة الثانية من الدستور وكذلك المادة العاشرة والتي تصدرت دباجتها بالقول "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية (20-3-2013). على الرغم من أن هيئة كبار العلماء التابعة للأزهر قامت بمراجعة تلك الوثيقة ووافقت على بنودها (جريدة الوطن، 12/ 6-2013).

ومما لا شك فيه أن في ظل ما تعانيه المرأة من استبعاد وتهميش لمشاركتها في الدستور والمجالس النيابية والمناصب القيادية، كان من المتوقع أن يضعف تمثيل المرأة في الحياة السياسية وتحتل المرتبة الأخيرة في نسبة تمثيلها بالبرلمان: "كشفت دلروب عن أن مصر تراجعت إلى المرتبة الأخيرة على مستوى دول العالم العربي في نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان والتي لم تتجاوز نسبة 2% فقط، فيما وصلت الجزائر إلى نسبة 32% اعتماداً على نظام الكوتة وكذلك الأمر في تونس التي وصلت فيها النسبة إلى 27% والعراق 25% وموريتانيا 22% والمغرب 17% .... (13-1-2013).

أشكال وصور العنف السياسي:

1. تصاعد أعمال العنف والاعتداءات الجنسية والانتهاكات على النساء في الذكرى الثانية للثورة.
2. الاحتجاز والاعتداء على فتاة بالاتحادية.
3. توجيه اللوم للسيدات اللائي يتظاهرن في أماكن غير آمنة ويجاورون الرجال وتحملهن مسئولية التحرش بهن.
4. التعامل مع التحرش بالفتيات باستخفاف وتصريحات رئيس الوزراء تثير الاشمئزاز.
5. وصف الشيخ أبو إسلام على قناة الأمة الفضائية للمتظاهرات بأنهن سافرات عاريات.
6. رفض مدرسة تكريم طالبة لعدم ارتدائها الحجاب.

مما سبق نلاحظ استمرار تعرض النساء المشاركات في المظاهرات والاحتجاجات لأعمال العنف والاعتداء الجنسية والانتهاكات والاحتجاز والإهانة في تلك الفترة، وينظر بعض العلماء إلى الاعتداءات الجنسية والانتهاكات باعتباره نتاجاً لعملية التنشئة الاجتماعية للجنسين، وأن التحرش هو الآلية التي يستخدمها الرجال من أجل التأكيد على قوتهم وهيمنتهم على المرأة داخل وخارج المنزل، وبالتالي فإن التحرش ليس نتاجاً لإشباع الرغبة الجنسية فقط ولكن من

أجل السلطة، ويعني ذلك أن الضحايا لا يتم اختيارهم وفقاً لمعايير الجاذبية الجنسية وإما يتم اختيارهم ليكونوا ضحايا للذكور الذين في حاجة إلى قمع النساء [29].

ومن بين الأخبار التي أشارت لذلك ما يلي: أكد المجلس القومي للمرأة، أنه تابع بانزعاج وقلق شديدين المشاهد المؤلمة التي بثتها إحدى القنوات الفضائية أمس، ويتضح من خلالها احتجاز فتاة داخل سيارة للأمن المركزي، وجرها من شعرها أثناء دفعها من السيارات أمام قصر الاتحادية (3-2-2013).

2) أسباب التهميش والعنف السياسي ضد المرأة من وجهة نظر الناشطات السياسيات:

ترى الناشطات السياسيات أن العنف والتهميش الذي تعاني منه المرأة بعد ثورة 25 يناير تجسد في عدة أشكال من بينها: استبعادها من المنافسة في انتخابات البرلمان، استبعادها من مواقع صنع القرار السياسي، تهميشها في تأسيسية الدستور، تعرضها للتحرش الجنسي في ميدان التحرير من أجل تخويفها وترويعها ومنعها من المشاركة في العملية السياسية، تعامل الأحزاب السياسية مع المرأة بشكل سلبي، محاولة التيارات الإسلامية منع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية من خلال التعرض لبعض القوانين التي تحمي حقوقها.

ولقد أرجعت الناشطات أسباب استبعاد المرأة من المشاركة في الحياة السياسية من خلال تهميشها في انتخاب البرلمان إلى قانون مباشرة الانتخابات حيث ذكرت أحدهن ذلك بقولها: "أن القانون ألزم الأحزاب بترشيح المرأة على القوائم دون أن يحدد موقعها فجاءت بتمثيل رمزي في ذيول القوائم لنجد نسبة المشاركة وليس النجاح 51% وبعد اتساع الدوائر الفردية عجزت المرأة عن المشاركة فكانت نسبتها 6% فأدى ذلك إلى خفض مشاركتها في البرلمان".

كما ترى أخرى: "أن المرشحات لا يتناسب عددهن وعدد النساء في المجتمع المصري وجاءت المرشحات كمالة عدد، كما أن الأحزاب ترى أن وضع المرأة على رأس القائمة لن يضمن حصول هذه القائمة على مقعد في البرلمان وبالتالي تم وضعها في ذيل القائمة".

والناشطات يرين: "أن النساء من أكثر الفئات التي سعدت بقيام ثورة 25 يناير ولكن يا فرحة ما تمت عشان السيدات خسرن الكثير من المكاسب" كما يرين "ترشيح النساء في القوائم الانتخابية كان من باب تجميل الصورة فقط".

كما ترى أحداهن: "أن هناك من سعى إلى الانقضاض على حقوق المرأة من بعض التيارات المهيمنة حيث نجد أن هناك رغبة لدى البعض في التعامل مع النساء باعتبارهن عورة يجب إخفاؤها ودفنا داخل المنزل وسلبها من جميع حقوقها التي استطاعت الحصول عليها على مر السنوات الماضية، وذلك باعتبارها من وجهة نظرهم تتعارض مع الكثير من نصوص الشريعة الإسلامية". كما ترى إحدى الحالات أن "التيارات الإسلامية ترى أن للمرأة دوراً يختلف عن دور الرجل، فهي دائماً ما ترى المرأة كزوجة وأم، أما الرجل فدوره خارج المنزل يعني الست ست والراجل راجل، وهم لا يعترفوا بالمساواة بين الرجل والمرأة ولا بدورها في المجتمع، وغالباً ما ينظرون إلى تلك الأمور على أنها خروج عن شرع الله".

وتذهب إحداهن إلى القول بأن: "حقوق المرأة المصرية تراجعت بشكل ملحوظ بعد الثورة وحتى المكاسب التي حصلت عليها وقت حكم الرئيس السابق تأثرت سلباً، مؤكدة أنها في طريقها للاختفاء. كما أن النظام الحالي لم يقدم أي مزايا للمرأة، وخاصة في المواد الخاصة بها في الدستور والتي تكرس للتمييز ضد المرأة".

وترى بعض الناشطات "أن تهميش النظام للمرأة بدأ مع تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور حيث لم تضم الجمعية في عضويتها شخصيات نسائية".

كما استبعدت المرأة من بعض المناصب القيادية وذلك بسبب أنها امرأة وتعبر عن ذلك إحدى الناشطات بقولها: "المرأة تم استبعادها من التعيين كمحافظ وكان تبرير ده من المسئولين، إن الانفلات الأمني اللي بيمر بيه البلد جعل المرأة غير قادرة على النزول لحل مشاكل الناس يعني برده بيبصوا للمرأة على أنها عاجزة عن مواجهة المشاكل لأنها ضعيفة وتحتاج إلى من يحميها".

وترجع إحدى الحالات ما تتعرض له المرأة من تهميش وعنف إلى "ثقافة المجتمع والعادات والتقاليد التي مازالت تنظر إلى المرأة باعتبارها أدنى من الرجل، كما أنها غالباً ما تحملها مسئولية ما يحدث ضدها: يعني لو تم الاعتداء عليه أو حد اغتصابها أو تحرش بيها لازم تكون هي السبب عن اللي حصلها لأنها هي اللي خرجت وشاركت، كمان هي غير محترمة لأنها اختلطت بالرجال، فغالباً ما يتم توجيه اللوم والمسئولية إلى المرأة، وبالتالي نجد كثير من الأسر والعائلات لا تحبذ فكرة خروج المرأة للعمل أو المشاركة في الحياة السياسية".

وترى بعض الحالات أن السبب في تهميش دور المرأة يرجع إلى التنشئة الاجتماعية للرجل والمرأة، فهي تنشئة قائمة على التفرقة في الأدوار، فالبنت منذ الصغر تتربى على أن دورها داخل المنزل، وأن مصيرها الزواج، فيتم التركيز على هذه الفكرة حتى تصبح شيئاً أساسيا تدور حوله حياتها "الزوج والأولاد" وتظل الأم والأسرة بأكملها قلقة على ابنتها إلى أن تتزوج، وبالتالي تظل "خلفة البنات" مرتبطة في الأذهان بالمشقة النفسية والقلق والتوتر. ولا شك في أن ذلك يقلل من شأن المرأة ويجعلها أدنى من الرجل. أما الرجل فينشأ على أنها رجل البيت ولابد أن يتحمل المسئولية ويجتهد ويكافح ويعمل من أجل إثبات وجوده في الحياة".

تاسعاً: مناقشة النتائج:

وإذا ما حاولنا تحديد المعيار العام الذي يحدد وضع المرأة ومشاركتها في ضوء الثقافة التقليدية للمجتمع المصري، نجده ينحصر في الإعلاء من شأن الرجل وأدواره، في مقابل تدني وضع المرأة وأدوارها. وبذلك نجد أن وضع المرأة وقدرتها على المشاركة في المجتمع يتحدد من خلال هذه الأطر المعيارية للثقافة التقليدية، ولا تترك لها هذه الأطر إلا قليلاً من القدرة على تحديد نمط هذه المشاركة، حث يتحدد مركز المرأة في المجتمع من خلال نسق القيم والمعايير الذي يستمد شرعيته من روافد ومصادر مختلفة من أهمها "الأسرة"، وذلك باعتبارها وسيطاً ثقافياً ينقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد، أي أنها تقوم بعملية إنتاج وإعادة إنتاج لثقافة المجتمع.

وتشير الدراسات إلى أن المعايير الثقافية تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة. وتقوم بعض المؤسسات بترسيخ هذه المعايير مثل الأسرة أو الطبقة الاجتماعية، كما أن تمكين النساء من حيث الوصول إلى مناصب صنع القرار يتأثر إلى حد كبير بواسطة القوالب النمطية الثقافية التي توجد في معظم المجتمعات. ومن أشكال القوالب النمطية الثقافية التي يتم ترسيخها ما يلي:

- أن المسئولية الأساسية للمرأة هي رعاية الأسرة والأطفال، وأنها ليست ملزمة بالانخراط في المؤسسة الاجتماعية والسياسية.
- فتقر النساء للخبرة، وبالتالي فهن غير قادرات على تولي المناصب القيادية.
- أن المجال العام هو أساساً للرجال، في حين أن نطاق الأسرة خاصة بالنساء.

- أن مشاركة المرأة في الحياة العامة ينبغي أن يكون امتداداً لأدوارها في مجال الأسرة.

ولا شك في أن النساء اللائي يعتقدن بهذه القوالب النمطية الثقافية هن بطبيعة الحال أقل انخراطاً في الأنشطة السياسية والمجتمعية خارج المنزل (30).

وبالرغم من أن المرأة في أغلب الدول العربية قد ساهمت بشكل ملحوظ في المسارات المختلفة للثورات الشعبية والاحتجاجات الجماهيرية، فإن ذلك لم ينعكس في الحصاد السياسي لهذه الثورات، سواء من حيث التمثيل في المؤسسات النيابية، أو العضوية في المجالس التأسيسية الدستورية، أو الوجود في السلطة التنفيذية، أو التمتع بحصة لمقاعدها في المجالس المنتخبة فيما يطلق عليه بالكوتة النسائية؛ بل أن إحدى الظواهر اللافتة للنظر أن الدول التي لم تشهد ثورات شعبية، مثل السعودية والجزائر وسلطنة عمان، حظيت النساء فيها بوضع أفضل من تلك التي شهدت ثورات.

ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع دور المرأة وخاصة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، ما يلي:

1. العامل الثقافي المتعلق بترسيخ الصورة الذهنية النمطية في العقلية العربية عن المرأة وحدود دورها، باعتبارها غير قادرة على القيام بما يقوم به الرجل، حيث تتحكم تلك الرؤية في عقلية الناخب العربي –سواء كان رجلاً أم امرأة– بشكل كبير عند الإدلاء بصورته في العملية الانتخابية، مما أدى إلى انخفاض التمثيل النسائي بشكل ملحوظ في البرلمانات المنتخبة.

أيضاً محاولة ترسيخ قيم المجتمع الأبوي مرة أخرى تلك القيم التي تستند على التقسيم النوعي الذي يحتفظ بتقسيم الفضاء الاجتماعي، والاختلاف في المعايير السلوكية بين الرجل والمرأة بشكل أكثر صرامة، والأسرة تشكل الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي والسيطرة، حيث تضع القواعد وتحدد أدوار الذكور والإناث، لذلك فكل مواقع القوة وصنع القرار والسيطرة الاقتصادية تتركز في أيدي الرجال (31).

2. حالة التشرذم التي تعاني منها الحركات النسائية، حيث تعاني تلك الحركات من فشل في التجمع تحت مظلة أو جبهة موحدة من أجل الضغط للحصول على حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى عدم تحديد أجندة موحدة شاملة للمطالب التي تسعى للحصول عليها.

3. أسهمت الأحزاب السياسية في تقليص فرص المرأة ببرلمان الثورة، حيث لم تقدم سوى أعداد قليلة من كوادرها النسائية كمرشحات، ولم تتح لهن موقعاً متقدماً على قوائمها الحزبية. ولقد أشارت بعض الدراسات إلى ضعف مشاركة المرأة الحزبية وذلك لعدم ثقة الأحزاب في فوز المرأة، وحصرها داخل دائرة التصويت فقط، هذا بالإضافة إلى ضيق وقت المرأة بسبب أدوارها الإنجابية، والافتقار إلى المهارات وقلة الموارد المالية، هذا بالإضافة إلى إمكانية مواجهة المرأة للعنف والتحرش من قبل المرشحين الأخريين، وبالتالي فرص فوز المرأة في الانتخابات من وجهة نظر الأحزاب ضئيلة (32).

ولم تقتصر عثرات المرأة المصرية خلال هذه المرحلة الانتقالية على إقصائها من حوارات ما بعد الثورة أو تهميشها في انتخابات مجلس الشعب، ،إنما امتدت لتطال مرحلة ما بعد الانتخابات، حيث حمل فوز التيار الإسلامي بشقيه الإخواني ممثلاً في حزب الحرية والعدالة والسلفي ممثلاً في حزب النور بأعلى نسبة أصوات ومقاعد قلق الكثيرين في مصر وخارجها بشأن أوضاع المرأة خلال المرحلة المقبلة حتى أن المجلس القومي للمرأة في مصر عبر عن قلقه على حقوق المرأة في حال هيمنة الإسلاميين على الحكم، ومخاوفه من حدوث ارتداد عن الحقوق والمكتسبات التي انتزعتها المرأة خلال السنوات الماضية، برغم ما شاب البلاد خلالها من اضمحلال في مناخ أخرى.

ولقد تأكدت هذه المخاوف بالفعل وذلك لأن الحركات الإسلامية بصفة عامة سواء كانوا: إخواناً أو سلفيين أو جهاديين سابقين، لم يشجعوا المرأة على التواصل والتفاعل مع الناخبين إذ لم يرشحوا عدداً كبيراً من النساء ضمن قوائمهم، كما انحصر العدد القليل من المرشحات في المحجبات والمنتقبات، حتى أن حزب النور –أكبر الأحزاب السلفية الناشئة أخيراً– آثر وضع زهرة أو فانوس بجوار أسماء مرشحاته بدلاً من صورهن في الملصقات واللافتات والمطبوعات الدعائية الانتخابية.

وبذلك واجهت المرأة المصرية إقصاءً شديداً بعد ثورة 25 يناير ليس فقط من المشهد السياسي، ولكن من المشهد المصري بشكل عام، فكان إقصاء المرأة من المناصب القيادية هو الأبرز على المستوى السياسي، حيث يواجه النساء التمييز النوعي فيما يتعلق بالمناصب القيادية، فقد يميل الناس إلى افتراض أن القيادة هي سمة ذكورية، وإذا ما تولت المرأة منصب قيادي فإنها تواجه بتقييم الناس لسلوكها بأنه سلوك استبدادي مقارنة بنفس السلوك لو قام به الرجل، وهكذا تواجه النساء المعوقات الثقافية التي تمنعهن من المشاركة في الحياة السياسية، فعلى سبيل المثال: نجد أن 25% من

سكان الولايات المتحدة ما زالوا يرون أن الرجال هم الأنسب للسياسة، ووافق 15% من الأمريكيين على أن النساء ينبغي أن يقمن برعاية منازلهن وترك إدارة البلاد للرجال (33).

أما على المستوى الاجتماعي قد تم شن حملات تستهدف تغيير قانون الأحوال الشخصية، والذي حملت بعض مواده إنصافاً للمرأة المصرية، إلى جانب مطالبات التيارات الأصولية التي تصاعدت بسرعة بعد الثورة، بعودة المرأة إلى المنزل وتقليص مشاركتها في المجتمع. وهذا يجد تبريره في كون النساء ضعيفات غير قادرات على التصدي لأية عقبات، ونتيجة لذلك يظل الرجل مسئول عن سلوك المرأة، ويظل العزل الجسدي لها، والتعامل معها باعتبارها عورة يجب إخفاؤها، بل وفصل مكانها عن مكان الرجل، وحصرها داخل المنزل يظل تعبيراً عن احتشامها وحماية لشرف الرجل، فالمرأة المحتشمة امتداداً للرجل الشريف (34).

ويمكن تفسير ذلك في ضوء السيطرة الذكورية على جميع النخب بكل مستوياتها، وهذا يعني استبعاد وتهميش النساء "كصانعات للقرار السياسي"، وعندما يهيمن الرجال على مواقع صنع القرار، فإن هذا يعني أن رؤى وحاجات ومصالح النساء، سوف تؤخذ بعين الاعتبار بشكل أقل نسبياً مما تؤخذ به رؤى وحاجات ومصالح الرجال غالباً. كما أن مساهمة المرأة في صنع القرار مازالت تفهم على أنها مناقضة لأنوثتها، لذلك لا ترى المرأة نفسها ككائن سياسي وهكذا لن تصبح فعالة سياسياً، ولا تشعر بالدافع لتشارك في صنع القرار، وهذا يعني ترك صناعة القرار للرجل بينما تظل هي تابعة له (35).

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك فجوة بين الجنسين في المعرفة السياسية والاهتمام السياسي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذهبت إلى أن الرجال أكثر اهتماماً بالسياسة ولديهم معرفة سياسية أكثر من النساء، كما أن النساء أقل ميلاً من الرجال لتولي منصب سياسي، وقد يرجع انخفاض الطموح السياسي للمرأة إلى قلة النماذج النسائية التي تشغل دوراً سياسياً، هذا بالإضافة إلى أن تشجيع النساء على خوض الانتخابات لأي منصب في كثير من الأحيان يكون أقل من الرجال. كما أن المرأة تمتلك عدد قليل من الموارد اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية مثل: الطموح، والمعرفة، والمهارات المدنية، والتعليم، والموارد الاقتصادية، والوقت، فالمرأة حول العالم لديها وقت أقل من الرجال، فما زالت المرأة تؤدي حصة الأسد من المهام المنزلية مثل الطهي والتنظيف. وهي المهام التي قد تحرم المرأة من وقت الفراغ المطلوب للمشاركة في الحياة السياسية (36).

وتجدر الإشارة إلى أن النساء قد تعرضن لأشكال مختلفة من التهميش والعنف بعد ثورة 25 يناير ولقد تم تحديد أهم هذه الأشكال بناء على تكرار الخبر لأكثر من مرة تحت عناوين مختلفة، فأكثر أشكال التهميش الذي تعرضت له النساء في عام 2011 تمثلت في: تعرض المعتصمات والناشطات السياسيات للعنف والتحرش، وإلغاء كوتة النساء في البرلمان، وضياع حقوق المرأة في ظل صعود التيارات الإسلامية، وتهميش المرأة في اللجنة التأسيسية وغيابها من التعيين في منصب محافظ.

أما في عام 2012 تمثلت أكثر أشكال التهميش والعنف السياسي في التحرش الجنسي بالمتظاهرات، وتجاهل حقوق المرأة في الدستور، والعنف المتزايد ضد المرأة، واعتقال الفتيات في أحداث العباسية.

ومن أهم أشكال وصور التهميش والعنف في عام 2013 تصاعد أعمال العنف والاعتداءات الجنسية على النساء، تجاهل قانون الانتخابات حقوق المرأة والاحتجاج عليه، الاعتراض من قبل التيارات الإسلامية على وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، وذلك لأنها على حد تعبيرهم "تدمير المجتمع وتنتهك كل ثوابت الشريعة" على الرغم من موافقة الأزهر بعد ذلك على بنود الوثيقة. أيضاً اعتراض الأحزاب على وضع المرأة في النصف الأول من قائمة الانتخابات وبالتالي الموافقة على تضمين كل قائمة انتخابية امرأة دون تحديد موقعها. كذلك تراجع تمثيل المرأة حيث احتلت مصر المرتبة الأخيرة بين الدول العربية.

ومن الملاحظ أن الاعتداءات الجنسية والتحرش الجنسي بالناشطات والمتظاهرات أثناء المشاركة في المظاهرات كانت من أكثر أشكال العنف الموجه ضد المرأة منذ ثورة 25 يناير وحتى 30 يونية، ففي كثير من الأحيان يقوم النظام السياسي بممارسة العنف ضد المرأة باستخدام الضرب والتحرش أو الاعتقال بسبب مشاركتها السياسية التي قد تكون معارضة له، ولعل أسهل أشكال العنف بالنسبة له هو التحرش الجنسي بالنساء، وذلك لأنه بالرغم من أن النساء هن ضحايا هذا النمط من العنف في الغالب، إلا أن ثقافة المجتمع تحمل المسئولية نظراً لعدم التزامها بقواعد معينة. وفي مثل هذه الحالة يجرى الاعتراف بالعنف، كسلوك فردي من رجل ضد امرأة، ولكن في الوقت ذاته يجرى تخليصه من المسئولية التي تتحملها الضحية.

وتجدر الإشارة إلى أنه أمكن من خلال تحليل مضمون الأخبار التي وردت بالبوابة تحديد مرتكبي التهميش والعنف الموجه للمرأة بعد ثورة 25 يناير وهم كالتالي:

1. النظام الحاكم ممثلاً في أجهزته الأمنية ساهم في تهميش المرأة وذلك من خلال قيام هذه الأجهزة بالاعتداء على المتظاهرات واعتقالهن.

2. المجتمع بما فيه من موروث ثقافية ساهمت في الحد من مشاركة المرأة السياسية، وتحديد دورها كأم أو زوجة أو أخت.

3. الجماعات الدينية التي ساهمت في تعزيز الموروث الثقافي من خلال تأويل النصوص الدينية وعرضها مبتورة من سياقها، وتوظيفها على قصد يعطى سند ديني لعدم جواز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاكتفاء بدورها كزوجة وأم وأخت.

4. الأحزاب السياسية وخاصة الدينية، والتي ساهمت في تقليص فرص فوز المرأة ببرلمان الثورة، حيث لم تقدم سوى أعداد قليلة من كوادرها النسائية كمرشحات، ولم تتح لهن موقعاً متقدماً على قوائمها الحزبية.

5. البلطجية: والذين يتم استغلالهم أثناء المظاهرات والاحتجاجات للتحرش بالمتظاهرات واغتصابهن حتى يتراجعن عن مشاركتهن في الحياة السياسية.

المراجع

1. ولاء جاد الكريم، اللامركزية ومأزق التهميش السياسي للمرأة في مؤسسات الحكم المحلي، القاهرة: ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 2010، ص10.

انظر أيضاً: ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، تقرير عن التمكين السياسي للمرأة المصرية .. هل الكوتا هي الحل؟، القاهرة، 2009، ص22.

2. إيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة، القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة، د.ت، ص9.

3. فاطمة قناوي، ولاء جاد الكريم، العنف السياسي ضد المرأة المصرية عقبة في طريق المشاركة السياسية، القاهرة: ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 2010، ص ص 22-24.

4. نهاد أبو القمصان، المرأة المصرية بين تحرير الميدان وقيود الأحزاب: تقرير عن وضع المرأة في برامج الأحزاب قبل وبعد الثورة، القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة، 2012، ص ص 10-20.

5. جوردون مارشال، ترجمة أحمد زايد وآخرون، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص ص 493-494.

6. Elyssa .B. vasas, examining the margins "a concept analysis of marginalization", advances in nursing science, vol.28, n03, Lippincott Williams Wilkins, inc, 2005,p195.

7. عادل عازر وثروت إسحق، الهمهشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 1987، ص ص 17- 153.

8. R.W Emerson ,analysis of the marginal and poverty sectors, in Fernando Men ckebergy. check mate to underdevelopment, translated by : Stephen Eried Man, Mohican hill,1995,p60-70i

9. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص48.

10. ياسر أبو حسن، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، السودان- الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008، ص20.

11. ندى مؤذن الأيوبي، العنف ضد المرأة، في ورشة العمل الإقليمية التي عقدت في بيروت من 25-28 كانون الثاني/ يناير بدعوة من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لليونسكو، 2012.

12. مركز معلومات إعلام المرأة الفلسطينية، واقع العنف ضد المرأة، 29/ 9/ 2009، http://www.xa.yimg.com/kq/groups

13. سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط3، الإسكندرية: دار المعارف، 1993، ص43.

أنظر أيضاً:

M.Caprioli, primed for violence: the role of gender inequality in predicting internal conflict, Intemational studies Quarterly, 2003, Vol. 49, No. 2, p. 164.

14. ريان فوت، ترجمة: أيمن بكر وسمر الشيشكلي، النسوية والمواطنة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص ص 105-109.

15. أحمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2002، ص46.

16. نفس المرجع السابق، ص32.

17. Carol j. Singly, Bourdieu, Wharton and changing culture in the age of innocence, Culture studies, Vol. 17, N0. 3/4, Rutledge, Taylor & Francis Ltd. 2003, p. 459.

18. Charles E. Orser, IR. Symbolic Violence, resistance and the vectors of improvement in early Nineteenth-Century Ireland, Historical Archaeology, 2005, p. 393.

19. بارعة النقشبندي وذياب مخادمة، المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية "دراسة ميدانية"، مجلة دراسات، مج29- ع1، الجامعة الأردنية، 2002، ص46.

20. محمد عجم، المرأة المصرية ورحلة البحث عن المساواة السياسية والعدالة الاجتماعية، جريدة الشرق الأوسط الدولية، 8 مارس 2012، ع1215.

21. أمل صقر، سحر صلاح، تقرير حالة المرأة المصرية لعام 2011: "المرأة المصرية بين أجنحة الثورة وتعرية الواقع"، مرجع سابق، ص ص 6-10.

22. المركز المصري لحقوق المرأة، تقرير عن حالة المرأة لعام 2012: عام الخروج الكبير للمرأة المصرية، 2012، ص12.

23. فاطمة قناوي، ولاء جاد الكريم، العنف السياسي ضد المرأة المصرية عقبة في طريق المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص ص 20-22.

24. Adis Duderija, Islamic Groups and Their World-Views and Identities: Neo-Traditional Salafis and Progressive Muslims, Arab Law Quarterly, Vol. 21, No. 4 (2007), pp. 341-363.

25.Pierre Bourdieu, Translated by; Richard Nice, The outline of a theory of Practice, Cambridge Univ. Press, 1977, p. 56.

26. روزا ياسين حسن، بين هواجس العورة السياسية والولاية العامة: المرأة العربية وتيارات الإسلام السياسي، بيروت- لبنان، ربيع 2012، ص10.

27.Hille Koskela ,Gendei-ed Exclusions: Women‘s Fear of Violence and Changing Relations to Space, Vol. 81, No. 2 ,l999, pp. 111-124.

28. أمل صقر، سحر صلاح، تقرير حالة المرأة المصرية لعام 2011، مرجع سابق، ص ص 6-10.

29.Kingsley R. Browne, Sex, Power and Dominance: the evolutionary psychology of sexual harassment, Managerial and decision Economics, Vol.27, N0 2/3, 2006, P. 145.

30.Pranab Kumar Panday, Representation without Participation: Quotas for Women in Bangladesh, Intemational Political Science Review, V01. 29, N0. 4 (Sep 2008), p.504.

31.Pranab Kurnar Panday, op. cit, p. 504.

32.Yolanda Sadie, Women in Political Decision-Making in the SADC Region,Agenda,No.65,women and leadership, 2005, p. 21.

33.Pamela Paxton, Sheri Kunovich and Melanie M. Hughes, Gender in Politics, Annual Review of Sociology, Vol. 33 (2007), p. 271.

34.Adis Duderija, Islamic Groups and Their World-Views and Identities: Neo-Traditional Salafis and Progressive Muslims, Arab Law Quarterly, Vol. 21, No. 4 (2007), pp. 34l—363.

35. ريان فوت، النسوية والمواطنة، مرجع سابق، ص20.

36.Pamela Paxton, Sheri Kunovich and Melanie M. Hughes, op. cit, pp. 263-270.